تنويع مهامّ «القوات الضاربة»

لقد اتّسمت المواجهة المستمرة بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والانتفاضة الشعبية داخل فلسطين المحتلة بسمتين متميّزتين خلال الفترة الماضية. فمن جهة، تقلّصت حدّة العنف المباشر الذي يمارسه الجنود، لجهة القتل والجرح بالرصاص تحديداً، بموازاة التشديد على الاجراءات الاخرى، كغلق المحال التجارية والشوارع وحظر التجول ومنع السفر، الى جانب التدابير القمعية الاكثر «روتينية» كاقتلاع الاشجار. ولعلّ ما يفسّر ذلك هو تكثيف بعض الضغوط الدولية مؤخراً، وخصوصاً اثر قرار المجموعة الاوروبية تجميد التعاون العملي مع اسرائيل بسبب غلقها للجامعات الفلسطينية، وأيضاً بسبب حدوث الازمة الحكومية وسقوط وزارة شامير. امّا من الجهة الاخرى، فقد شهدت فلسطين المحتلة، في الوقت ذاته، حالة تبلور للاساليب والسياسات، التنظيمية والعسكرية، التي يمارسها الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، حيث صار العدو يلجأ الى مجموعة ثابتة ومنتظمة من الاساليب، والانماط، بطريقة منهجية، تنفيذاً لسياسته العليا المختارة؛ بينما أصبح توزيع الادوار لدى القوات الضاربة الفلسطينية أوضح (قصداً أم تلقائياً)، مع تراكم المؤشرات تدريجياً الى توفير خيار عسكري ما مستقبلاً.

التوزيع الوظيفي الفلسطيني

اتضح التبلور التدريجي للتقسيم الوظيفي للمهام العسكرية، والشعبية، على أنواعها، لدى المنتفضين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، من خلال مسار الاحداث الواقعة بين ١٦ آذار (مارس) و١٥ نيسان (ابريل). فقد حدثت مشاركة شعبية أوسع، ومواجهات أوسع أيضاً في بعض الاحيان، بمناسبات خاصة، أبرزها «يوم الارض»، في ٣٠ آذار (مارس)، وبداية اسبوع الفصح بعد ذلك. وقد اشتدت المواجهة (السلمية نسبياً) في ١٢ نيسان (ابريل)، حين احتشد مئات المواطنين الفلسطينيين، وفي مقدمهم الشخصيات السياسية ورجال الدين، المسيحيون والمسلمون، لاسترجاع مبنى فندق مار يوحنا في القدس، الذي يعود الى الكنيسة الارثوذوكسية، والذي احتله ١٢٠ مستوطناً يهودياً بحراسة الشرطة.

في مقابل ذلك، اتخذت أعمال المقاومة الشعبية طابع عمليات حرب العصابات أكثر فأكثر، خلال الآونة الاخيرة، وهو أمر تفرضه ظروف المواجهة؛ فبات لازماً على المنتفضين ان يرتقوا، تنظيمياً وتكتيكياً، نظراً الى طبيعة الاجراءات التي تنفّذها قوات الاحتلال. وعلى سبيل المثال، لقد أُتيح للجنود الاسرائيليين، مجدداً، استخدام العيارات البلاستيكية ـ أي المعدنية والمطلية بطبقة مطاطية ـ كما بُدىء بتوزيع مئات المناظير القناصة على الجنود الحاملين لبندقية «غليلي»، بعد ان اقتصر ذلك على البنادق «م ـ ١٦» الاميركية (**الحياة**، لندن، ١٠/٤/١٩٩٠). ويدل ذلك على تصاعد المخاطر التي يتعرّض لها شبان القوات الضاربة، خاصة ان عمليات الاغتيال للناشطين قد تجدّدت، ممّا يستوجب تعديلاً في الاسلوب المضاد.

وهكذا، اكتسبت اعمال القاء القنابل مولوتوف وحرق السيارات طابع عمليات «اضرب واهرب» بكل معنى الكلمة. ومن بين تلك النشاطات القاء قنبلتي مولوتوف على سيارة مستوطن في رام الله، في ٢٣ آذار (مارس)، أعقبها حرق عربة عسكرية في القدس، في اليوم التالي. كما نشب حريق كبير داخل منشأة تدريب تابعة للجيش الاسرائيلي في منطقة بالغور، في النهار ذاته، ممّا أدى الى جرح جنديين، دون ان تتأكد الاسباب الدقيقة (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩٠). وقد استمر المسلسل مع حرق مصنع للنسيج في ريشون لتسيون، في ٣١ الشهر، والقاء مولوتوف على عربة عسكرية في القدس، في الرابع من نيسان (ابريل)؛ والتهمت النيران،